الأمم المتحدة

S/AC.49/2013/25

مجلس الأمن

Distr.: General
30 October 2013
Arabic
Original: Chinese/English

**لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)**

## مذكرة شفوية مؤرخة ٢٩ أكتوبر ٢٠١٣ موجهة إلى اللجنة من البعثة الدائمة للصين لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) وتتشرف بأن ترفق طيه تقرير الصين عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٠٩٤ (٢٠١٣) (انظر المرفق).

151113 121113 13-55189 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

# مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ والموجهة إلى اللجنة من البعثة الدائمة للصين لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالصينية]

## تقرير الصين عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٠٩٤ (٢٠١٣)

١ - تؤيد الصين اتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٠٩٤ (٢٠١٣). إن ذلك القرار يعرب بوضوح عن معارضة المجتمع الدولي القوية للتجارب النووية التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وحيازتها أسلحة نووية، في حين تظل ملتزمة بالتوصل إلى تسوية للحالة في شبه الجزيرة الكورية عن طريق الحوار والتفاوض السلمي، وإذ تؤكد من جديد تأييدها المحادثات السداسية الأطراف وتحث على استئنافها.

٢ - وقد ظلت الصين، بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن، تنفذ بدقة على الدوام قرارات هذه الهيئة؛ ووضعت مجموعة من الآليات والممارسات التنفيذية الفعالة في هذا الصدد. وعقب اتخاذ القرار ٢٠٩٤ (٢٠١٣)، أصدرت وزارة الخارجية، بإذن من مجلس الدولة في جمهورية الصين الشعبية، تعميما يطلب تنفيذ القرار من جانب جميع وزارات الدولة ولجانها، وجميع المقاطعات ومناطق الحكم الذاتي والبلديات التابعة مباشرة للحكومة المركزية، والمنطقتين الإداريتين الخاصتين لهونغ كونغ وماكاو.

٣ - التدابير المتخذة في ما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٠٩٤ (٢٠١٣):

(أ) أنشأت الصين نظاما شاملا من القوانين والأنظمة التي تنظم تصدير المواد ذات الصلة بالبرامج النووية والبيولوجية والكيميائية، وبرامج القذائف الموجهة، فضلا عن جميع الأصناف العسكرية. والنطاق التنظيمي الحالي للتشريعات المتعلقة بالرقابة على الصادرات الصينية هو، إلى حد بعيد، نفس النطاق التنظيمي المعتمد في الممارسة المتبعة على النطاق الدولي. وستواصل الصين تنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) و ٢٠٨٧ (٢٠١٣) و ٢٠٩٤ (٢٠١٣)، فضلا عن قائمة المواد والتكنولوجيات المحظور تصديرها إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على النحو الذي تحدده لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، على هذا الأساس؛

(ب) وقد اتبعت الصين دائما موقفا حذرا ومسؤولا في ما يتعلق بتصدير منتجات عسكرية، وتتولى إدارة تلك المنتجات على نحو صارم. وبموجب أحكام هذا القرار، سوف تمتنع الصين عن تصدير جميع الأسلحة وما يتصل بها من مواد إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باستثناء الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وما يتصل بها من مواد، وستمتنع

كذلك عن إجراء المعاملات المالية أو تقديم التدريب التقني أو المشورة أو الخدمات أو المساعدة، فيما يتصل بتوفير هذه الأسلحة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو صنعها أو صيانتها أو استخدامها؛

(ج) وستكفل الصين تجميد الأموال وغيرها من الأصول المالية والموارد الاقتصادية الموجودة على أراضيها، مما يملكه أو يسيطر عليه، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، الكيانات أو الأشخاص الذين حددوا بموجب القرارين ٢٠٨٧ (٢٠١٣) و ٢٠٩٤ (٢٠١٣)، وحددت اللجنة أنهم يشاركون، بطرق متعددة منها استخدام وسائل غير مشروعة أخرى، في برامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتصلة بالأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وبالقذائف التسيارية، أو يقدمون الدعم لها، أو الكيانات أو الأشخاص الذين يتصرفون باسمهم أو بتوجيه منهم، أو الكيانات التي تعود ملكيتها إليهم أو تخضع لسيطرتهم، بما في ذلك الكيانات التي تخضع لملكيتهم أو سيطرتهم بوسائل غير مشروعة، وستكفل الحيلولة دون إتاحة مواطنيها أو أي كيانات أو أشخاص داخل أراضيها أي أموال أو أصول مالية أو موارد اقتصادية لهذه الكيانات أو هؤلاء الأشخاص أو لفائدتهم. وستدرج السلطات الصينية المختصة أيضا هؤلاء الأشخاص في قائمة الممنوعين من الدخول إلى الصين بهدف الحيلولة دون دخولهم إلى أراضيها الوطنية أو مرورهم العابر منها؛

(د) وقد ذكّرت السلطات الصينية المختصة كافة المؤسسات المالية بضرورة تكثيف تدقيق اتصالاتها التجارية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لمنع تقديم خدمات مالية، أو نقل أي أصول مالية أو أصول أو موارد أخرى، إلى الأراضي الصينية أو عبرها أو منها، أو إلى رعاياها أو الكيانات التي تخضع لتنظيم قوانينها أو من جانبهم، أو المؤسسات المالية أو الأشخاص الموجودين على أراضيها، مما يمكن أن يسهم في برامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو أنشطتها المتصلة بالأسلحة النووية أو القذائف التسيارية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل، وذلك بوسائل منها تجميد أي أصول مالية أو غيرها من الأصول أو الموارد الموجودة على أراضيها أو التي تدخل لاحقا إلى أراضيها، أو التي تخضع لولايتها القضائية أو تصبح لاحقا خاضعة لها، أو التي ترتبط بهذه البرامج أو الأنشطة، وتعزيز أنشطة الرصد لمنع كل هذه المعاملات وفقا لسلطاتها وتشريعاتها الوطنية؛

(هـ) وتتولى السلطات الصينية المختصة مناولة مسألة فتح فروع في الصين لمصارف من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وقيام مؤسسات مالية تقع مقارها على الأراضي الصينية أو في إطار الولاية القضائية للصين، بفتح مكاتب تمثيلية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فضلا عن توفير الدعم المالي أو العملة النقدية الأجنبية بمبالغ كبيرة

لأغراض التبادل التجاري مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وذلك وفقا للمتطلبات ذات الصلة الواردة في القرار ٢٠٩٤ (٢٠١٣)، من أجل منع استخدام هذه الأنواع من الخدمات المالية لفائدة البرامج المتصلة بالمواد النووية، أو المتصلة بالقذائف التسيارية أو غيرها من برامج أسلحة الدمار الشامل أو الأنشطة المتصلة بها، التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛

(و) وتتولى السلطات الصينية المختصة مناولة عمليات تفتيش أنشطة الشحن الجوي والنقل البحري، والقيود المفروضة على أنشطة الطيران، وفقا للمتطلبات ذات الصلة الواردة في القرارين ١٨٧٤ (٢٠١٣)، و ٢٠٩٤ (٢٠١٣).

٤ - وبناء على مبدأ ''نظامان في بلد واحد''، تضطلع الحكومة المركزية الصينية بالمسؤولية عن إدارة شؤون الدفاع والشؤون الخارجية لمنطقتي هونغ كونغ وماكاو الإداريتين الخاصتين؛ وتتمتع هاتان المنطقتان بسلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية مستقلة، بما في ذلك سلطة الفصل في المنازعات، ولذلك، ستقوم هاتان المنطقتان، بناء على إخطار من الحكومة المركزية، بصياغة قوانينهما ولوائحهما لتنفيذ القرار ٢٠٩٤ (٢٠١٣) ومقررات اللجنة ذات الصلة بالموضوع تنفيذا تاما.

٥ - وترى الصين أن من واجب جميع البلدان أن تنفذ بدقة وبإخلاص القرار ٢٠٩٤ (٢٠١٣) والمقررات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة؛ وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تتجنب إعطاء تفسيرات اعتباطية للجزاءات أو توسيع نطاقها، وينبغي ألا يؤثر تنفيذ القرار على الناس في كسب قوتهم وعلى التنمية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولا على اتصالاتها الخارجية العادية؛ أو يفضي إلى نتائج ضارة للجوانب الإنسانية بالنسبة لشعبها، أو يؤثر سلبا على العلاقات الطبيعية للبلدان الأخرى مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو على الأعمال العادية للسلك الدبلوماسي الأجنبي في ذلك البلد.

٦ - وترى الصين أن الجزاءات ليست هي الهدف من إجراءات مجلس الأمن، ولا يمكنها أن تقدم حلا جوهريا للمشاكل في شبه الجزيرة الكورية. فينبغي للأطراف المعنية أن تلتزم الهدوء وتمارس ضبط النفس، وتعمل على تخفيف حدة التوترات واستئناف عملية المحادثات السداسية الأطراف، وأن تعمل بلا كلل من أجل نزع الأسلحة النووية عن شبه الجزيرة الكورية وصون السلام والاستقرار الدائمين في شبه الجزيرة الكورية وشمال شرقي آسيا. والصين على استعداد لمواصلة التنسيق والتعاون مع جميع الأطراف المعنية في هذا الصدد، وللاضطلاع بدور بناء في هذه العملية.